الفصل الرابع

في المعترك الإفريقي: آليات العمل

التحقت بالشؤون الإفريقية، وفي أعلى مواقعها برئاسة الجمهورية، من أكتوبر 1959 بمكافأة تجريبية ليصبح التعيين رسـميًّا من أول يناير 1960. ولأني كنت مدنيًّا ومشغولًا بالبحث وعالم الاتصالات الخارجية، تم توجيهي "لمجموعة المعلومات والتقديرات"، وهي أعلى هيئات التحليل السياسي لمعلومات تأتيها من كل فج في هذه البلاد، وخارجها، ومن العلني والسري. كان ذلك وفق مفهوم ذكره لي السيد محمد فايق، في تسجيلي لحديث معه من أجل هذه المذكرات، نقله عن السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والجمهوريـة لفترات من حكم ثورة يوليو. يقول عن الأمن القومى إنه مفهوم رعاية مصالح الدولة القومية بالخارج، واعتبار ذلك من صُلبُ الأمن القومي، وإن هيئة الأمن القومي الخاصة بالداخل، تقوم على رعايـة نفس المصالح تجاه الأجانب في البلاد. لكن في هذا الإطار تعرفت

وعملـت مع قيادات كبرى إلى جانب محمد فايق مثل أمين هويدي ومنير حسبو، وعلى دورهم في تأطير العمل بالسياسة الخارجية عربيًّا وإفريقيًّا. وربما كان الرئيس عبد الناصر نفسـه واعيا بضرورة إيضاح هذه الفروق، فَأَلَّفَ للشـؤون الإفريقية لجنة عليا عبر مجلس قيادة الثورة باسـم اللجنة العليا للإشراف على الشـؤون الإفريقية في ينايـر 1956. وضمت اللجنة زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسـوني ومحمد سيف اليزل خليفة، وإن كان محمد فايق نفسـه لم يشـعر بوجود هذه اللجنة، ولم يتذكر عنها شـيئًا عندما تناقشنا حولها بعد ذلك.

وذكـرت الصحافة هذه اللجنة لفترة بهدف طمأنة أصحاب الشـأن الإفريقي إلي مدنية العمل وطبيعة مسـتواه في الدولة، ولكن نشاط محمد فايق سرعان ما احتوى مجمل هذا الإطار، وبات بريقه وحده، وبعض من حوله، يتجاوز أي لجان أو هيئات أخرى.

أدى عدم وجود الوثائق الأولى لتخطيط السياسة المصرية تجاه إفريقيا لدى السـيد محمد فايق إلى بحثي في كل موقع عن مثل هذه الوثائق، التي أشار إليها بعضهم مثل طارق إسماعيل في كتابه "الجمهورية العربية المتحدة في إفريقيا". وقد وجدتُ النص الإعلامي عن اللجنة العليا للإشراف على الشؤون الإفريقية، في عدد روز اليوسف المشار إليه من قبل طارق إسماعيل غير كافٍ عن اجتماع اللجنـة، ولكن النص الذي أوردته "مجلة الاقتصاد السياسي" في عدد أغسطس 1956 – ورغم عدم التأكيد على رسمية موقع

الوثيقة – وجدته معبرًا عن مشروع لرسم هذه السياسة بلغة مسؤولة.

يهمني قبل عرض الوثيقة أن أنبه إلى بعض الملاحظات للقارئ: أولًا فهي تطرح مبكرًا مفهومًا شاملًا عن مكانة مصر، وتَعَاوُنها كطرف في القارة، وعملية تحريرها وتوحيدها ومساعدتها دون الإشارة إلى فكرة الدوائر الثلاث. ومع مفهومها التقدمي الشامل هذا فإننا نلمح تأثير حضور النزعة المُحافِظة وتدين البيروقراطية المصرية في الإشارة الدائمة إلى "البعثات الأزهرية لنشر الإسلام في القارة" بينما هي تتحدث عن الوحدة الإفريقية ونشر المدارس التعليمية الحديثة والمستشفيات.. إلخ. ويذكرني ذلك في فترة لاحقة بالصياغة العلمانية "للميثاق الوطني" عام 1962، بينما كان تقرير اللجنة الوطنية للتعليق عليه، يقدم نصًّا مُحافِظًا اضطرت إدارة عبد الناصر لإسقاطه في الطبعات التالية. ويمكن أيضًا ملاحظة عدم الانشغال مبكرًا بموقع إسرائيل في القارة أمام الطموح المصري الظاهر.

سأقدم فيما يلي بعض عناصر مُذكِّرة "اللجنة العليا للإشراف على الشؤون الإفريقية". نبدأ بنص كامل في مقدمتها كنموذج للرؤية الشاملة الجيدة منذ يناير 1956، يليه مقتطفات من عناصر المذكرة بسبب طول مساحة التفاصيل لثماني صفحات.

اللجنة العليا للإشراف على الشؤون الإفريقية، يناير 1956

نص المنطلق

إن مـصر، بقدرتها كدولة إفريقية قائدة، تسـتطيع أن تسـهم في تحرير الشعوب الإفريقية، لأنها أكبر وأغنى الدول الإفريقية، وتحتل مكانة بارزة في العالم الإسلامي والعربي. إنها مركز إشعاع قوي للنفوذ في القارة، وهي أمل شعوب إفريقيا بفضل كونها وريثة تراث الإنسانية من التقاليد، والتراث الفكري والأخلاقي، والتاريخ والإيمان بالحرية والكرامة الإنسانية، كما تملك العناصر والعوامل الجغرافية والفيزيقية والتاريخية التي ربطتها بشـعوب القارة.

ولهذه الأسباب جميعًا، فإن مصر تجد نفسها مدعوة لتحمل على أكتافها العبء العظيم الذي تتحمله، لتقوم بكل عزيمة قاطعة بتحرير هذه الشعوب، ولترفعها من الهوة العميقة التي دفعتها إليها قوة الاستعمار الأجنبي، وأن تساعد هذه الشعوب بكل الوسائل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتـى تحصل على حريتها وتصبح قويـة ومتحدة، وتصبح إفريقيا عندئذ للإفريقيين...

مصر التي تحـررت، وفخورة بحريتها، أخـذت مكانتها وفق مبادئها واتجاهها في الحياد بين المعسكرين، وليس لمصر مطامع إمبريالية كمصالح ذاتية، وإنما هي تهب نفسها لمساندة الشعوب الضعيفة والمستعبدة، لتقوى وتطالب بحقها في تقرير المصير.

إن على مصر الآن أن تخطط سياسـتها الإفريقية على أساس أن إفريقيا للإفريقيين، وأن توجه هذه السياسة نحو تحرير إفريقيا من النفوذ الأجنبي سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وعسكريًّا، وأن عليها أيضًا أن تدافع عن حقوق الإنسان، وأن تعمل على توحيد شعوب القارة، وتضع الروابط بينها، لاحتمال تشـكيل كتلة متحدة في الاقتصاد والدفاع والسياسـة أمام الكتـل الكبرى القائمة الآن في العالم. ونحن ندرك أن إفريقيا سـتقف إلى جانب السلام، وليست أداة لتُجّار الحرب، وإنما بالوقوف متحدين في مجال التعاون الدولي على أساس من الحرية والمساواة وليسوا ضحايا الاستغلال... ولكي تحقق مصر هذه الأهداف العليا، وتتمكن من تنفيذ هذه السياسـة الإفريقية لا بد أن تتخذ الخطوات الضرورية في مختلف المجالات، في السياسة والاقتصاد والثقافة. **نلخص فيما يلي النقاط التي وردت في كل مجال مقترح للتحرك فيه:**

في السياسة:

1 - إقامة خدمات قنصلية: عند استقلال أي دولة، على أن يتوفر للدبلوماسي المصري دراسات أولية عن إفريقيا.

2 - الدعاية (propaganda): كسلاح فعال يدعو لمساندة مصر وسياستها، في مجال الإذاعة، والسينما والصحافة.

3 - البعثات: إرسال بعثات من الخبراء في العلوم والدين والسياسة والاقتصاد، لمساعدة الشعوب الإفريقية، وأن نستقبل الأعداد الكبيرة من أبناء الأهالي الأفارقة والتعاون معهم بالتعليم ودعوة القيادات الإفريقية لزيارة مصر ومناقشتهم في المشاكل المتبادلة.

4 - عقد مؤتمر إفريقي سنوي يعقد في القاهرة لمناقشة مشاكل القارة، ويمكن أن يكون موسم الحج مناسبًا لذلك.

5 - شبكة اتصال بالمصريين في أنحاء القارة.

6 - معهد للدراسات الإفريقية: لا بد أن تقوم سياستنا الإفريقية على معرفة الحالة في القارة بمعرفة أساتذة متخصصين يقومون بتعريف الباحثين بالدول ومستعمريها ولغاتها، وتقديم الدروس للفِرْقة التي تسافر من الأزهر أو فرق التعليم المختلفة.

7 - إفريقيا للإفريقيين: كنوع من التشبه بمبدأ مونرو "أمريكا للأمريكيين" – ووفق هذا الإعلان لسياسة مصر ومكانتها نحتاج لإرساء هذه المبادئ.

8 - نشاط مصر في المجال الأوروبي:

9 - تعتبر الأمم المتحدة مجالًا خصبًا لتنفيذ سياسة مصر، سواء للدفاع عن نفسها أو لرفاهية شعوب إفريقيا. وثمة سبب آخر هو مشاركة مصر في المجموعة الأفرو آسيوية. وقد استفادت مصر في ذلك بالدفاع عن المجال الإفريقي ممثلًا في الدفاع عن تونس ومراكش والجزائر، وكذا من لا تحكم نفسها أو من هي تحت الوصاية الدولية. كما تشارك مصر في المجلس الاستشاري للصومال. ومن واجب الدول العربية السعي إلى الحصول على مقاعد لها في مجلس الأمن.

الأهداف الاقتصادية

1 - العلاقات التجارية: تقوية التمثيل التجاري في إفريقيا ومكاتب الدعاية للمنتجات المصرية، وتوقيع الاتفاقيات مع دول القارة.

2 - البعثات الاقتصادية: دراسة الأسواق الإفريقية واحتياجاتها حسب رغبات الشعوب، وذلك بإرسال بعثات لدراسة الأسواق وإقامة المعارض الدائمة في مناطق القارة.

3 - المساعدات الفنية: قد يمنع ضعف الدول الإفريقية حضورها إلى مصر، فيجب أن تتجه مصر إليها بالبعثات الفنية، وإنشاء الشركات المشتركة، وتشجيع هجرة المصريين للدول الإفريقية.

توجهات ثقافية

1 - التوسع في إرسال بعثات ثقافية وتبشيرية وخاصة من الأزهر لتدعو إلى نشر الإسلام في إفريقيا.

2 - إنشاء المعاهد التربوية والمساجد والمستشفيات في أنحاء القارة، وقبول أبناء القارة في التعليم بمصر.

3 - الإذاعة: لإذاعة المواد العلمية والثقافية المخصصة للمناطق الإفريقية واتجاه الرأي العام فيها وإنشاء إذاعة متخصصة باسم صوت إفريقيا على نمط صوت العرب.

4 - السياحة: دراسة تشجيع الزوار إلى مصر، وخاصة الطلاب لزيارة الآثار مما يدعم الروابط الثقافية والروحية.

5 - تشجيع الرحلات الرياضية وفرقها إلى الدول الإفريقية بما يعد دعاية لمصر. لا شك أن نجاح سياستنا في إفريقيا يحتاج إلى تنظيم هذه السياسة من خلال السياسة العربية العامة، لأن جزءًا من الشعب المصري في إفريقيا.

6 - سياستنا الإسلامية: لاعتماد الكثيرين على مصر في حماية هويتهم الإسلامية.

7 - سياستنا الأوروبية: لأن هناك دولًا إمبريالية أوروبية في إفريقيا. وفوق ذلك فإن نجاح سياسة مصر الإفريقية تستوجب جذب انتباه الشعب المصري كله نحو إفريقيا، وتضافر جهود وقوى

الوزارات المصرية لتنفيذ هذه السياسة بدقة وحماس.

بداياتي في العمل الإفريقي الرسمي

كان وجودي السابق وسط الحركة الثقافية، قد خلق لديَّ إحساسًا مع بداية العمل الرسمي أني "لست من هنا"، وأنه عليَّ أن أتجاوز هذا "الإطار"، حتى وهو بهذا الهدف الوطني النبيل، لأعيش إطارًا آخر أنتعش فيه وهو المجموعات الإفريقية في "الرابطة" بالزمالك، إن كان ذلك تعويضًا نسبيًّا عن عالم المثقفين وتحرره، أو حصره في الثقافة الشعبية. ومن طرائف تلك الفترة الأولية أني اضطررت لترك حي السيدة زينب بعد وفاة والدتي وتصميم أخي الأكبر على البقاء فيه، ليقودني حظي وطرافته عبر شلة محمد الجوهري وسعد الدين إبراهيم وآخرين، أن أسكن مع الأخير في الدقي، ليناوشني "سعد" بعبثه أحيانًا، وأفكاره غير الواضحة في ذلك الوقت أحيانًا أخرى، حتى جاءته "البعثة" للولايات المتحدة – عالمه، أما محمد الجوهري فقد حالفه الحظ ليذهب لبعثة الفولكلور في ألمانيا ويبدأ في تكوين أسرته مع علياء شكري ليعيشا في هناء حتى العودة. واتجهت أنا إلى الاستقرار العائلي بالزواج من توحيدة لأصبح كالموظف البيروقراطي طول النهار ذهابًا وعودة للمكتب أو الرابطة، وأسعى متمردًا في المساء تستوعبني شلل أخرى على المقاهي أو المناسبات الفنية.

وفي جو "الإدارة" الحازم، وجدت نفسي تحت قيادة مباشرة لشخصية رجل طموح بحكم أنه من العسكريين من جهة، ولصلته المباشرة من جهة أخرى بكبار القادة العسكريين وليس الشخصيات السياسية الاجتماعية، وهو المرحوم منير حسبو. وكان من عادات "الطموحين" من العسكريين خاصة في مثل هذه الأجهزة، أن يتواصلوا معًا لتبادل المصالح أو الألفة، وتربيط الولاءات. مما كفل للدولة كتيبة ممن أسميناهم "مديري المكاتب" وخاصة الرئيسية كمفاتيح لحكام الدولة وعلاقاتهم.

وكان "السيد فايق" كما كنا ندعوه، ذا علاقة مباشرة بالرئيس عبد الناصر تجعله لدماثة خلقه بعيدًا نسبيًّا عن هذه الصراعات في المستويات العليا بالدولة، مكتفيًا بعلاقته الأساسية مع سكرتير الرئيس للمعلومات "الأخ سامي" أي سامي شرف النافذ إلى كل شبر في إدارة هذه الدولة، وكان ذلك ينفع المخلصين بالفعل من القيادات الراغبة في "تخليص" قضاياهم الحيوية، بقدر ما كان موضع صراع أو أحقاد مع طرفها الآخر بالتأكيد، مثل السيد شمس بدران المشرف العام على حركة القوات المسلحة باسم المشير عبد الحكيم عامر (ولا ننسى أن عبد الناصر رشحه في أزمة 1967 للرئاسة الفعلية، إزاء رغبته في التنحي، مع "تجاوز" المشير عامر وزكريا محيي الدين، ولكن رعونة "عامر" نفسه أفسدت كل شيء حتى على شمس بدران). وكان العسكريون في هذه الصورة هم الفئة البيروقراطية للعسكرية الوطنية التي نبعت من الطبقة الوسطى وشَكَّلَت القوات المسلحة، خلافًا لعسكرة قادمة منذ عصر السادات كمؤسسة اقتصادية تشكل طبقة اجتماعية

أو إحدى فئات أصحاب المصالح الاجتماعية/ الاقتصادية.

بدأت إذن العمل وأنا مطمئن إلى ثقة السيدين محمد فايق ومنير حسبو بي رغم معرفتي بتنافسهما... ومع التشجيع الذي أثق فيه من السيد فايق أو حسبو وثقتهما في معرفتي بما أكتب وأفكر، فإن دواعي المصارحة تستدعي القول إن شخصًا مثل فايق – كما قال لي فيما بعد، كان قد تعرف على الإخوان والشيوعيين في مراحل مختلفة من حياته، مما بدا لي مثل غيره من رفاقه – مُتحسسًا من أفكاري اليسارية، راغبين كلهم في تنبيهي لذلك، وأن معرفتي بالمثقفين اليساريين هي التي ستؤثر على مستقبل عملي بالتأكيد، وإن قالوها مبتسمين كل على حدة! (وقد كان، وتحققت النبوءة بعد عقد ونيف من حياتي العملية في هذا الوسط لسبب رئيسي هو معرفتي باليساريين الذي أدى إلى إحالتي للمعاش في وقت مبكر 74/ 1975!).

استفادت المؤسسة من وجودي السابق مشرفًا على "بيت شرق إفريقيا"، ومترجمًا للمواد والصحف عن إفريقيا خلال العامين السابقين فضلًا عن صلتي المباشرة بالشباب الإفريقي في الرابطة الإفريقية، فأصبحت مباشرة مسؤولًا عن متابعة دول شرق إفريقيا، مع تجنب دس أنفي في المسألة السودانية، رغم صلتي بها، حيث خُصص لها شخص متواضع الكفاءة يعرف – ويأخذ في اعتباره – أن السودان من خصوصيات السيد زكريا محيي الدين شخصيًّا، وليس – حتى – محمد فايق! ويبدو أن ذلك كان ذا صلة بتكليف عبد الناصر للسيد زكريا، القادر وحده منذ زمن مبكر على لجم

صلاح سالم، بعد تعقيده "للمسألة السودانية" بتصرفاته في شمال وجنوب السودان قبل استقلاله... وظل الأمر كذلك لمدة طويلة في الستينيات.

بدأت التوصل لمصادري المعرفية الجديدة، وأنا أكتب وفي ذهني أنه من موقعي المتواضع تظل وريقاتي تزحف حتى يصل بعضها مباشرة للرئيس جمال عبد الناصر، فأنا إذن من بين القاعدة المعرفية التي لا مفر منها لأخطر رجل في العالم كما يصوره الإعلام الأمريكي على الأقل! وكان ذلك يسعدني بحق، ولم يصدق ذلك بعض المثقفين من الحرافيش الذين كنت أجالسهم آخر الليل، وأقول آخر الليل لأني – وغيري – كنا نعمل لأكثر من خمس عشرة ساعة وبلغ بي الاجتهاد والمسئولية حد إبقاء سرير في مكتبي لاحتمال المبيت إذا طُلب تسليم بعض التقارير في السابعة صباحًا.

انتبه لهذا الجهد العقلي رجل ظللت صديقه حتى وفاته رغم عدم توفر الاتصال الدوري به، هو الراحل أمين هويدي، وكيل مجلس الدفاع الوطني في مرحلة من الستينيات. كان دائمًا في وضع خاص مع جمال عبد الناصر نفسه بعيدًا عن الشبكات السابق الإشارة إليها، وهو الرجل الذي قاد شبكة التعرف على حقائق مفاعل ديمونا الإسرائيلي في منتصف الستينيات، وغَيَّرَ فكر عبد الناصر في هذا المجال نحو ضرورة تكثيف خطة مصر نحو بناء المفاعل النووي المصري. أشرف هويدي بعد ذلك على الشبكة المصرية التي تابعت "الحفار" الإسرائيلي القادم من غرب إفريقيا ليحفر بحثًا عن البترول في سيناء بعد حرب 1967 حتى أغرقته هذه الشبكة في

ميناء أبيدجان (كوت ديفوار)، وهو في نفس الوقت الذي أدار العلاقات والمعـارك مع البعث والشـيوعيين في العراق. وكان هـو أيضًا الذي أدار العلاقات والمعارك الدبلوماسية كما كان هو الذي انتقد خطط حرب 1967 وخيباتها أمام عبد الناصر والرأي العام، بعد أن سـاهم في عملية تصفية مؤسسة "عامر/ بدران"، بل ومناصري صلاح نصر في المخابرات العامة مثـل صفوت الشريف وغيره، تنفيذًا لرغبة عبد الناصر في تغيير الطواقم القديمة... ولذا كان شديد الاعتداد بنفسه ولم يجعل أيًّا مما كوفئ به ذا معنى إلا أن يصدره في كتب معروفة عن عناصر الأمن القومي...

هذا الرجل طلب من المسـؤولين عني في أوائل فترة التحاقي بالعمل أن يُحاضِر "هذا الشاب" كافة العاملين المتخصصين في مكاتب الرئاسة، بما يعرفه عن إفريقيا وخاصة منطقتها الشرقية (التي كنت توليت متابعتها). وقد كان. وأصبحت بأوامره وأنا الشاب ذو الخامسة والعشرين من عمري، ولي عام واحد فقط "في الخدمة"، رئيسًـا لقسـم شرق إفريقيا في الشؤون الإفريقية بالرئاسة، ومسؤولًا عن شؤون مكاتب حركات التحرير الإفريقية بالتنسيق مع السيد محمد فايق ومكتبه. فكانت جدية أمين هويدي ودماثة محمد فايق خير عون لي في عمل أمتعني، وأظن أفاد البلاد على نحو ما.

كان السيد محمد فايق قد أصبح مبكرًا مديرًا لمكتب عبد الناصر للشئون الإفريقية، عليه أن يُعيِّن مستشارين، وينسق مع الخارجية ومختلف الهيئات والأجهزة، وتسـتمر في نفس الوقت علاقاتـه المباشرة بالقيادات الوطنية

الإفريقية ممن أصبحوا قيادات رئاسية لبلادهم فيما بعد مؤتمر باندونج إلى ما بعد مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية (55/ 1958).

وكانت صلة فايق على ما يبدو مع الرئيس وثيقة وأليفة إلى حد أن سمَّى محمد فايق ابنته "منى" على اسم بنت عبد الناصر، الذي حضر مولدها وصولًا مع فايق إلى المستشفى بسبب أنه هو الذي تسبب في تأخيره – في اجتماع ثقيل معه – عن ذهابه إلى زوجته التي كانت تضع طفلتها بالمستشفى (رواية فايق في تسجيله معي).

كانت صلة محمد فايق حميمة منذ كان عبد الناصر معلمًا له بكلية أركان حرب، وقبلها الإدارة والتدريب في الجيش بعد حرب فلسطين، حيث كان الاهتمام المشترك بين المعلم والضابط الصغير هو موضوع الشرق الأوسط، وأدوار الدول الكبرى والصغرى فيه. وعبد الناصر هو الذي وَجَّه محمد فايق ليلة 23 يوليو لأن يذهب مع الفرقة التي توجهت لقصر عابدين، ثم أرسله بعد ذلك إلى زكريا محيي الدين، المكلف منذ 1953 بإنشاء جهاز المخابرات للشؤون الخارجية حسب مفهومه السابق، فشُغل فايق لفترة بشئون إسرائيل والأوروبيين ليتفرغ بعد ذلك لإفريقيا، وينشئ مع عبد العزيز إسحق الرابطة الإفريقية للشباب والسياسيين الأفارقة.

العلاقات الدولية لإفريقيا ومصر

يحتاج ترتيب "البيت الإفريقي" على مستوى رئاسي للكثير من الوثائق، وحتى الحكي، ولكن ذلك يقتضي التعرف على أطر العلاقات الدولية

لإفريقيا ومصر أولًا. ولا أحتاج هنا إلى إعادة ما كنت كتبته في مجلة السياسة الدوليـة في عدد إبريل 2015 بعنوان: "**صعود مصر في السياسـة الدولية: تجربتـي مع حركات التحرر**". وأترك للقارئ الرجوع لهذا النص الهام في المجلة المذكورة، رغم أني سأشير هنا إلى بعض عناصره.

من التحرير الوطني إلى التنظيم السياسي الداخلي والدولي

1 - الدعم المصري لإفريقيا على الساحة العالمية

كأنما كان ظهور زعماء العالم الثالث إلى جوار زعماء الكتل العالمية الكبرى على منصات الأمم المتحدة في سـبتمبر 1960، ثـم توقيع الإعلان العالمي لتصفية الاسـتعمار، هو نافذة لأثر عقد الخمسينيات على عقد الستينيات، ومن أكبر ساحة في بيئة النظامين العالمي والإقليمي.

كان أحـد الزعماء المطلين مـن هذه النافذة جمال عبـد الناصر. وكان اسم مصر يتخذ خاتم الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بامتداد مصر من الشمال الإفريقي إلى المشرق العربي، مع توحيد مصر وسوريا. شاع بقوة في تلـك الفترة لقاء ناصر ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو في جزيرة بريوني بعد ذلك، وأنهم وجهوا رسالة إلى كل من الرئيس السوفييتي خروشوف والرئيس الأمريكي جون كينيدي وكأنها للمعسكرين عبر وفود اتجهت فعلًا إلى هناك تقول للسوفييت نحن لن نسمح بوجود قواعد لحلف شمال الأطلنطي وسنقاومها، وتقول للأمريكيين إننا لسنا شيوعيين وسنحافظ على حيادنا، وليقبل الجميع بتحركنا

في اتجاه ما عرف بالحياد الإيجابي الذي أصبح فيما بعد عدم الانحياز.

ومن هذا الموقع، وبالنفوذ العروبي والإفريقي لعبد الناصر، بدأت مصر تعالج أزمة الكونغو، وتواجه تصدي الغرب لاحتمال وصول الحركة الوطنية هناك بقيادة الزعيم باتريس لومومبا للحكم. وقد لا يتصور أحد أن يتصل الزعيم لومومبا في منتصف 1961 سرًّا بمصر، عبر صندوق بريد في برازافيل، وهو ما رواه لي السيد فايق عن معرفته بلومومبا في أكرا واتفاقه مع لومومبا على تبادل الرسائل من خلال صندوق البريد في برازافيل (بالكونغو الفرنسية!)، ليستغيث من عدوانية البلجيك والكتلة الغربية مع رغبة منهم في احتواء استقلال الكونغو كنشاسا. ومن هنا تصبح قضية الكونغو، وحماية لومومبا وحركته وتوجهه، مركز العمل الإفريقي البارز لمصر وست دول إفريقية ناهضة، برزت على الساحة الإفريقية مع مصر لعدة سنوات تالية باسم "مجموعة الدار البيضاء"، التي ضمت مصر والمغرب وحكومة الجزائر المؤقتة وغانا وغينيا ومالي. وفضلًا عن دورها في التحرر الوطني بدءًا من إنقاذ لومومبا، فقد مثلت أيضًا رمزًا للالتقاء العربي الإفريقي الفعال بوجود ثلاث حكومات من الشمال (مصر والمغرب وحكومة الجزائر المؤقتة) وثلاث من إفريقيا غير العربية أو ما كان يسمى جنوب الصحراء، وتمثلها غانا وغينيا ومالي. وشكلت هذه المجموعة بردها بقوة في الكونغو على "الحالة الاستعمارية" المتخلفة هناك عبر محاصرة لومومبا، وبإرسال قوات مسلحة رغم أنف الأمم المتحدة التي حاولت منعها بوجود رمزي، إلا أن الوجود العربي الإفريقي، كان رسالة مبكرة، وفق شعار مصري

ناصري قديم أن على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل! ولن نمضي هنا في طريق المبالغة، لأن "لومومبا" تم اغتياله، والحركة اللومومبية فَرَّت تتحصن بشرق الكونغو. وظلت هذه المنطقه في الكونغو أرضًا لمعركة التحرر ضد موبوتو وتشومبي، بقيادة "ثورية لموليلي" التي تمتد جذورها حتى الآن في شرقي هذه البلاد، بمختلف صور التمرد التي أسقطت "موبوتو" في التسعينيات بعد ثلاثين عامًا من القرن العشرين! وكان عليَّ طوال هذه المعركة كتابة تلخيص للموقف أو استخلاص للنتائج حتى استقبلنا عائلة لومومبا بالقاهرة.

وبقدر ما ظل الفضاء العربي ساحة للانقسامات، ثم النكسات، بقدر ما نستطلع بعض خيوط الانتظام، أو النمو المتكامل للفضاء الإفريقي لصالح الصعود المصري في الساحة الدولية... كانت قد تطورت بسرعة حالة الانقسام الإفريقي بين مجموعة الدار البيضاء "المتحررة" و"مجموعة مونروفيا" المحافظة التي ضمت التقليديين مع معظم من وسموا بالفرنكفونيين والأنجلوفونيين.

وهنا سعت مصر عبد الناصر، وغينيا، وإثيوبيا، بوجه خاص لبناء "منظمة الوحدة الإفريقية" بأديس أبابا عام 1963، كتنظيم إقليمي لحوالي ثلاث وثلاثين دولة (أصبحت الآن 55)، يلتزم بقواعد القانون والتنظيم الدوليين. وظل نفوذ مصر في هذه المنظمة كبيرًا وبالتعاون مع كتلة الدار البيضاء حتى نكسة 1967.

وكان اهتمام الجميع دائمًا ينصبّ على حوالي عشرين إقليمًا مستعمرًا! وإذ بهذا التنظيم الإقليمي وبدفع من قيادات التحرر داخله، يتخذ قراره في مؤتمر القمة الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية بالقاهرة في مايو 1964 بإنشاء "لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات"، تستهدف تحرير المستعمرات "بكل الوسائل"، وهذه الفقرة الأخيرة التي اعتبرت تدخلًا في الشؤون الداخلية "للمستعمرين في مستعمراتهم" لبعض الوقت تصبح مبدأ دوليًّا في مقررات الأمم المتحدة أوائل السبعينيات. ذلك أنها كانت تعني تدريب المناضلين وضمنًا، مدهم بالسلاح، من قاعدة رسمية للجنة في دار السلام بتنزانيا، وعَينُ الجميع على مناطق الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا وروديسيا الشمالية (زامبيا) والجنوبية (زيمبابوي)، فضلًا عن مجموعة المستعمرات البرتغالية والإسبانية.

2 - مأسسة العمل الإفريقي بمصر

أ. المركزية وتوزيع السلطات

استدعى هذا التطور على المستوى الإفريقي، تطوير بنية الإدارات المعنية بالشأن الإفريقي في مصر. ومن هنا نشأت قوة مكتب محمد فايق ومؤسسة الشؤون الإفريقية عمومًا، برئاسة الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني وهيئاته المعنية كسلطة مركزية تنسق بين العديد من الأنشطة، التي تقودها شخصيات ذات وزن أيضًا. وبقدر ما يُشار إلى عزلة مؤسسة الخارجية عن

هذا الشـأن إلى حد كبير في هذه الفترة من السـتينيات (حيث لم يقربها من المجـال إلا د. بطرس غالي بعد ذلك بفـترة طويلة)، لكن كان ثمة علامة بارزة في هذا الشأن أيضًا هي وحدة قرار الشأن الإفريقي في هذه الفترة... مقابل التشـتت الذي كان ملحوظًا في الشـؤون العربية، بين رعاة شؤون السـودان، وشؤون القوميين العرب، وشؤون الطلاب العرب، وشؤون الأحزاب والدول، الوحدوية، والانعزاليين... إلخ. وأود أن أوضح أنها لم تكن مسأله سلطة مركزية للشئون الإفريقية أو سلطات فرعية فهذا يحدث في أي بنية بيروقراطية ولكن أعني العمل بقناعة في الساحة الإفريقية من مواقع ذات أدوار وبثقة متبادلة أو حتى مركزية.

والحكي عن "المكاتب" الرئاسـية يقودنا إلى الكثير من الأفكار حول إدارة جمال عبد الناصر للدولة، بين شخصيته الساحقة، ورغبته في الحصول على الأفضل ممن حوله لمصلحة دولة بوزن مصر. لكني سأتحدث هنا من واقع معارفي المحدودة ولأظل قريبًا من هذه الذكريات الخاصة.

اعتنى عبد الناصر بترتيب مكاتب الرئاسة، بدءًا من سكرتارية الرئيس للمعلومات وإطلاق مكتب الشؤون الإفريقية، إلى جوار مكتب الشؤون الاقتصادية، والشؤون الداخلية، والشؤون العربية والأمين العام للرئاسة، وإدارة مجلس الدفاع الوطني، وكلها برئاسة شخصيات ضالعة في الحكم وراسـخة الأقدام بعلاقتهـا "بالرئيس" مبـاشرة، وإن لم يقضِ ذلك على "مراكز القوى" الكبرى. ومن هنا دائمًا ما أقول إن ذلك يشـكل نوعًا من

المشـاركة الديمقراطية للحكم المركزي، ولم تشهد مصر بعده استمرارية مماثلـة لتعدد مراكز المعرفة والمشـورة حول الرئيس مبـاشرة، وكذا تعدد "مراكز القوى" التي أعتبرها نوعًا من "ديمقراطية" السـلطة بسبب نفوذ مراكز القوة هذه.

والقارئ لتفاصيل هذا الوضع، يمكن أن يتعرف خارج هذه المذكرات على ما برز من هذه الشخصيات في شبه شراكة واسعة لسلطة الرئيس، وإن احتفظ عبد الناصر بقوة قراره في النهاية أو انفراده به أحيانًا. وهنا يمكنني أن أذكر بعض ملامح هذه المشاركة في السلطات الموزعة بين عبد الحكيم عامر طبعًـا (في الجيش) وزكريا محيي الدين (الشرطة والسـودان) وعلي صبري (الاتحاد الاشتراكي) ومحمد حسنين هيكل (التكنوقراط والمثقفين والمعلومات) وثروت عكاشة (الثقافة) ومحمد غانم (العلاقات الاقتصادية) وصدقي سليمان (السد العالي) والدكتور محمد عبد القادر حاتم (الإعلام) إلخ. كما كان هناك مواقع كبرى أخرى يكاد يديرها بنفسـه مع المسـؤول المباشر مثل قناة السويس، والسد العالي، وبعض مواقع السياسة الخارجية في موسـكو ونيودلهي. ولم يكن عبد الناصر يسافر كثيرًا، ورغم الاحترام المتبادل أحيانًا مع شـخصيات مثل الرئيس الفرنسي شارل ديجول، فأنا لا أذكر أن عبد الناصر وطئت قدمه أوروبا أو أمريكا في أي وقت اللهم إلا زيارته "بريوني" دائمًا لزيارة تيتو كصديق، وذهابه إلى نيويورك مرة واحدة لحضور احتفالية عام 1960 الشهيرة مع خروشوف والرئيس الغاني كوامي نكروما وغيرهم.

ب. عناصر الشؤون الإفريقية

إلى جانب هذا كنا في الشؤون الإفريقية نتعاون مع قوى أخرى فرعية، تبدو كمراكز قوى صغيرة بدورها، ولها تأثيرها على الحقل الإفريقي بالضرورة، فهناك سكرتارية تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، التي تأسست بعد قيام منظمة التضامن الأفرو آسيوي في 1958 وعلى رأسها يوسف السباعي الأديب اللامع، ومعه مرسي سعد الدين مُجيدًا للغات الأجنبية الضرورية، وإدوارد الخراط الأديب الصامت والبيروقراطي الحاكم للسكرتارية، وكلاهما (مرسي والخراط) كان عليهما مراعاة التوازن بين النفوذ السوفييتي والصيني في التعامل الكاسح مع ممثلي حركات التحرير الإفريقية. وهناك اتحاد العمال ذو التاريخ الطويل، وعلاقات أحمد فهيم وذي مركز القوى قرب السلطة مع عدد من القيادات العمالية الإفريقية المتنفذة في غانا والرباط وتونس وتنزانيا والسودان، مما جعل الحركة في هذا المجال ذات شأن في العمل الإفريقي، رغم حصار الحركة العمالية في القاهرة نفسها كجزء من السلطة، ولهذا السبب الأخير بدا لي حصار حركة الشباب، بل والحركة الحزبية، التي حاصرها مفهوم الاتحاد الاشتراكي تحت مظلة السلطة، بما لم يجعلها تستفيد أو تشكل قوة مع قرنائها ومع أحزاب الدول المتحررة ذات الثقل في بلادها (مثل غانا ومالي وغينيا وتنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا)، فضلًا عن أن حركات التحرير نفسها كانت في الواقع تمثل أحزابًا قوية بدورها في أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق... إلخ) وهو الأمر الذي جعل الرئيس نكروما أكثر إدراكًا لهذا المعنى، بما كلفه عقد اجتماع لحركة الأحزاب في

مؤتمر كل الشعوب الإفريقية AAPC خلافًا للمؤتمرات شبه الغوغائية أحيانًا – في إطار سكرتارية التضامن الإفريقي الآسيوي، التي تعتمد كثيرًا على ما يوفره السوفييت من إمكانيات، لرغبة السوفييت في قوة "الحضور" بهذه المنظمة بإضافة أحزاب "أوروبا الشرقية" كداعمين، وأنصار السلام، وغير ذلك من حمولة في الطائرات الجوالة، بين شهر وآخر... وعاصمة وأخرى... لكن هذه الحركات لم تكن بدون جدوى، فقد كانت إعلانًا دائمًا عن تأييد ودعم دول محاصرة أو حركة تحرر مناضلة، أو إعلان سياسات كبرى وصغرى حتى وصلت لجوهر الصراع السوفييتي الصيني. وأعتقد أن هذه الأنواع من الحصار في مجال العمل السياسي الشعبي هي التي أفقدت العمل الإفريقي أو الثقافة الإفريقية شعبيتها التي توقعنا كثيرًا من قوتها نتيجة قوة العمل السياسي نفسه، ومركز مصر فيه.

ج. الأزهر

في موقع آخر كان ثمة زاوية أخرى في العمل العام الإفريقي علينا أن نديره بحكمة، وهي أوضاع طلبة البعوث الإسلامية، بل ووضع الأزهر والأزهريين في القاهرة والدول الإفريقية، ويلحق بذلك أوضاع الطلبة الوافدين من إفريقيا وفق نظام المنح الدراسية. ولن أقدم هنا دراسة في هذا الشأن وقد صدرت عنه رسائل جامعية ودراسات عديدة، ولكني أتحدث عن مشكلة الإدارة السياسية للموضوع والتي عاينتها بنفسي. وقد خضعت

إدارة المبعوثين في الأزهر والتعليم العام لشخصيات "مسنودة" أيضًا، فلم يكن من السهل التعاون معها إلا برفق وعقلنة، بدت لي صعبة في حالة الأزهر على وجه الخصوص... الذين تساندهم هيمنة دينية وفكرية عن نشر الأزهر للإسلام في إفريقيا. أما في وزارة التعليم فحدث ولا حرج عن المعوقات البيروقراطية أمام التحاق الصبي أو الشاب بمستواه التعليمى المناسب، مما يجعل كثيرين حتى الآن يغادرون البلاد رغم احتضان الأهالي لهم.

كان الآلاف من الطلبة الوافدين للتعليم في الأزهر لا يجيدون اللغة العربية التي نحتوها كلغة للقرآن في بلادهم بصعوبة، كما لم يجيدوا اللغة الأجنبية السائدة في بلادهم بحكم صعوبات التعليم أو الموقف الديني من الأجنبي أو الفقر. كما كان ثمة صعوبة في التعليم العام خاصة في السن الكبير للصبي أو الشاب القادم بعد معاناة، فضلًا عن اللغة أيضًا. وكان الجميع يحتاج إذن لعناية، لا تتوفر عند البيروقراطية، وترهلها ضارب في كل الجهات رغم جدية القائمين على السياسة الإفريقية. وهنا كان جزء كبير من وقتنا يضيع في معالجة أمور لا تُعاوِن على الإنجاز... وأشير هنا إلى أن ذلك أدركه ممثلو حركات التحرير الإفريقية في الزمالك، وبالحوار المباشر معي أحيانًا، وأعترف هنا أننا لم نكوِّن كادرًا كافيًا من أبناء وأقاليم حركات التحرير يعرفنا نحن المصريين عند الاستقلال كما يتوهم الكثيرون، خاصة في مناطق النضال الوطني (أنجولا – موزمبيق – زيمبابوي – جنوب إفريقيا – غينيا بيساو) ومن أقل الأسباب، فلأنها ليست بلدانًا إسلامية يدفعهم الشوق إلى بلد القرآن والأزهر، مثلما كان الحادث مع الدول المستقلة

وخاصة الإسلامية مثل السنغال ونيجيريا ومالي وموريتانيا وزنجبار... إلخ. وهذه تعتمد على سياسات أخرى مع الأزهر في حالة البعوث الإسلامية، أما الدول الجادة في التعاون السياسي الثقافي، فقد اشتكى سفراؤها للسيد محمد فايق أنهم في حاجة للتعليم الحديث لعمل أبنائهم في الإدارة، وليس في مجرد الدعوة الدينية أو تعليم العربية...

أذكـر أني نقلتُ بدوري شـكاوى عديدة من شـخصيات إفريقية عن هذا الوضع. فجاءنا التوجيه بأن نكتب في هذا الشـأن، لنناقشـها السـيد فايق مع الرئيس عبد الناصر. وفي واقعة مشهورة عندما أُعلِن عن الاتجاه لإصـلاح التعليم في الأزهر، ومن أجـل إفريقيا وإذ ببعض قياداته "تقود هجومًا شرسًا على محمد فايق ومؤامراته على الأزهر (وفق روايته المسجلة معي مؤخرًا!). وهذا مايجعلني أذكر دون حرج أن تأثير الأزهر كان دائمًا تقليديًّا، ومع قـوى دينية واجتماعية راكدة في بلادها، ورجعية في موقفها السـياسي، ومتخلفة ثقافيًّا، لالتزام قياداتها فقط بالثقافـة الدينية التراثية التي يرتاح لها المستعمر، وخاصة شيوخ الطوائف الدينية.. مما وضح كله للقيادة المصرية التي يبدو أنها تأثرت بمعرفتها عما يجري في مصر نفسـها، بالنسبة لإفريقيا.

كان التعليم في مصر هو الأكثر تأثيرًا وخاصة لو كان حديثًا أو محدثًّا في الأزهر، لأن ذلك ما يمكن أن يواجه التأثير الغالب للصوفية المغاربية في غـرب إفريقيا (المريدية والتيجانية ممن يحجون إلى فاس!) أو أثر اللبنانيين

الشيعة هناك أو أثر الإباضية والإسماعيلية في شرق إفريقيا. ومع ذلك يشيع الآن المذهب المالكي عند معظم أبناء القارة وفوجئت بأنه حتى كبار الفقهاء والفتوى المعتمدين في منطقة مثل غرب القارة يشرح المذهب المالكي عن الشيخ المغيلي (المغرب) ورسالة ابن أبي زيد القيرواني.

من هنا كان لدى عبد الناصر رغبة في أن يستجيب للشكوى الإفريقية، بالتوجيه لما سُمي "تطوير الأزهر" ليخرج "علماء" عارفين بالطب والهندسة، على نمط رجال الكنائس المسيحية في إفريقيا، وهو ما لم يتحقق بين الأزهريين الذين فصلوا الديني عن العلمي، في كليات تحافظ على النمط التقليدي بعد مجيء الطالب من معهد علمي تقليدي أصلًا – لتبقى كلية الطب والهندسة شأنًا آخر... ولذا عندما اشتد الإلحاح على إصلاح حالة الوافدين، وَجَّه عبد الناصر تعليقا على مُذكِّراتنا أن ينشأ معهد فني عالٍ باللغة الإنجليزية والفرنسية، ليدرسوا باللغات الأجنبية، كما يخصص أساتذة للتدريس بالإنجليزية أو الفرنسية في عدد من الكليات النظرية (العلوم السياسية خاصة)، وسقطت تدريجيًّا دعوى أن مكاسب مصر الكبرى بسبب وجود أبناء الأزهر هناك.

وقد حاورتُ في هذه المسألة يومًا عددًا من السفراء المصريين في اجتماع ضيق في جريدة الأهرام صدر عنه كتاب "ثورة يوليو وإفريقيا"، وتحديتُهم أن يثبتوا رضاهم عن نتائج العلاقات الاجتماعية للأزهريين في الدول التي خدموا فيها كسفراء، وابتسم كثيرون تحرجًا من الإجابة الصحيحة في

تقديري... وذلك بسبب توجه هؤلاء الأزهريين للعمل مع فئات عشوائية، ترغب في تحفيظ القرآن في هذه المناطق ذات التأثير الانتخابي أساسًا، فضلًا عن الهيمنة الدينية بين هذه الفئات وتربيتهم على الطاعة التقليدية، أو لعزلتهم العميقة عن الثقافة الحديثة – حتى ما يسمى بالوافدة – في تلك المجتمعات، فضلًا عن عدم معرفة معظم من يأتي إلى مصر بالثقافة الحديثة فيها لينقلوا بعضها، ومِنْ ثَمَّ عزلتهم عن المثقفين أو المعلمين التحديثيين في هذا البلد أو ذاك! خاصة إذا قررنا شيوع مذاهب الشيعة والإباضية والاسماعيلية والقادرية بين الطبقات العليا والفاعلة من اللبنانية والعمانية واليمنية في أنحاء القارة فيذوب بينهم الأزهريون.

لم يكن بيدنا عمل أي تطوير في هذا الوضع، لأن المجتمع المصري نفسه لم يشهد تطويرًا حقيقيًّا في ثقافته السياسية والدينية عن إفريقيا في تلك الفترة للأسف، رغم ضجيج الإعلام العالي الذي بدأ ينفث في الهواء بالترديد الخطابي وراء الزعيم، ولتبقى المدرسة والسينما والإذاعة والكتاب في عالم آخر. ولم تكن غلبة الخطاب السياسي تخدم كثيرًا تكوين ثقافة سياسية واجتماعية عن إفريقيا تجعلها قابلة للصمود بدلًا مما نالها من تدهور.

د. وسائل الإعلام

اقتضى ترتيب البيت الإفريقي أيضًا، الاهتمام بالبرامج المُوجَّهة في الإذاعة المصرية خاصة، لأسبقيتها على التأثير الواسع للتليفزيون، وكان

عبد القادر حاتم بالطبع أحد "مراكز القوى" مشرفًا على الإعلام بثقافته الشعبوية المعروفة، يحب الكم والإنجاز أكثر من المضمون، لكن رأيناه يصل بعدد هذه البرامج في لحظة إلى حوالي ثلاثين برنامجًا، أي برامج باللغات الإفريقية يقوم على صناعتها أبناء البلد المستعمر أو المستقل. وكانت مكاتب حركات التحرير في القاهرة، تُرشِّح أحد أعضائها إن توفر ذلك أو تدعم ترشيح أحد الباحثين أو المواطنين من أبنائها...

وكان ذلك يُعرِّضنا أحيانًا لبعض الشكاوي من اتجاه هذا "المذيع" أو ذاك من أهل بلده، ومن أقوى الشكاوى كانت شكوى السفير الإنجليزي الذي ذكر للسيد فايق وأظنه أوصلها لعبد الناصر نفسه، أننا نصف "أبناء الإمبراطورية" المستوطنين في كينيا... بـ"الكلاب"! وكان يحدث الاعتذار الأوَّلي التقليدي، لكن الحملة لدعم حركة الماوماو كانت شديدة في مجلة التحرير والإذاعات المختلفة... في منافسة شرعية مع قوة صوت العرب مع الثورة الجزائرية مثلًا.

وفي لحظة أخرى وجدتُ الأستاذ فايق يسألنا في الرابطة الإفريقية عن نوعية الصحفيين ذوي الوعي السياسي العام وخاصة بإفريقيا إن وجد. وفهمت أنه يحمل توجيهًا من عبد الناصر، بتخصيص التعاون مع صحفي على الأقل في كل صحيفة كبرى أو في أي موقع، للعناية بأخبار وتطورات القارة الإفريقية، وبالفعل دأب فايق على الاتصال مثلًا بمحمد حقي في الأهرام ورضا خليفة في وكالة الأنباء وحسين عبد الرازق في الجمهورية، وغيرهم بالتأكيد.

وبرز البعض تلقائيًّا مثل عايدة العزب موسى في روز اليوسف، وآخرون في أخبار اليوم وغيرها ممن لا أذكر الآن إلا المرحوم أحمد يوسف القرعي بالأهرام أو أحمد صوار في هيئة الاستعلامات. وللأسف فرغم جهود وتميز هؤلاء بالفعل، فإن سياسة الصحف نفسها لم تكن لتنحو إلى تأكيد أبعاد حضور ثقافي أو فكري فيها عن إفريقيا اللهم إلا حوادث الاقتتال، أو وقائع مشوهة مثل تلك التي نشرتها بعض الصحف – بسخف ملحوظ – عن لاعبي إحدى الدول الإفريقية الذين يضعون لحم القرود في ثلاجات الفندق!

هـ. وزارة الخارجية

بقيتْ مشكلة التعامل مع وزارة الخارجية، باعتبارها مصدرًا أساسيًّا لمعلوماتنا المنتظمة على الأقل، ومجال ممارسة السياسة العملية... وقد كان للقيادة الناصرية فكرة تنشيط العلاقات مع الدول الإفريقية بكل توجهاتها وفق رؤية صاغها محمد فايق مرة بأن الحشد الإفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلًا يمكن أن يغني نسبيًّا عن مجلس الأمن، ليس فقط بشأن القضية الفلسطينية، ولكن لقضايا حيوية كثيرة تتطلب الشعبية مثل الكونغو، أو نزاعات الحدود أو النزاعات القبلية مثلما حدث بالفعل مع أزمة لومومبا والكونغو، أو حدود غانا والتوجو، أو المغرب والجزائر في تندوف... إلخ.

وفي كل ذلك كانت الخارجية تخضع لتوجيهات الرئاسة ومكتبها الإفريقي، كما تخضع لظروف وثقل الوزير أو الإدارات عند عبد الناصر. فلفترة طويلة كان د. محمود فوزي، بثقله الدبلوماسي الخاص طبعًا، والذي أبلغني السيد فايق مرة أن عبد الناصر كان أحيانًا لا يريد إحراجه في بعض التفسيرات للموقف، تأدبًا مع تاريخ الرجل وخدماته من 1952/ 1962، فيكلف فايق بأن يشرح له الموقف المراد بلطف، لا كتعليمات بل تشاورًا. وفي أحيان أخرى تالية كان السيد محمود رياض وزيرًا للخارجية الضابط الوطني القومي الذي يتحرج معه محمد فايق نفسه وهكذا، ولكن بقيتْ إدارة الأبحاث بالخارجية هي النافذة العملية، مع وجود وكيل فعال أحيانًا مثل حسين ذو الفقار صاحب الدور في السودان من قبل، ومِنْ ثَمَّ بالسياسة التنفيذية رغم عجرفته الملحوظة التي أطاحت به سريعًا من الخارجية. ولم يكن التمثيل الدبلوماسي كفؤًا دائمًا بسبب وجود أهل الثقة "ومن وراءهم أحيانا ولكن الاهتمام كان واضحًا بالمواقع" الهامة التي برزت فيها شخصيات ذات أثر سياسي ودبلوماسي بالغ.

وبتصاعد نفوذ قيادة وطاقم الشؤون الإفريقية في الاتصالات الإفريقية، بدت إفريقيا قطاعًا خاصًّا بنا في الغالب مع انشغال السيد محمود رياض –بعد فوزي – بالسياسة العربية والدولية... وقد برز بجانبه مجموعة شباب قوي لدعم توجهه العربي والدولي (مثلما كنا في إفريقيا!)، وشَكَّلوا في الواقع قاعدة عمل دبلوماسي وفكري استمر تأثيرها طويلًا في الخارجية، أذكر منهم جميل مطر، أحمد الزنط، عبد الرءوف الريدي، وأكثر من هؤلاء ممن

تضعف الذاكرة عن استدعائهم، لكنهم برزوا في أشكال مختلفة بعد ذلك، وكان عملهـم بجانب رياض تعويضًا للخارجية عن دورها الضعيف في إفريقيا. وبقي التعويض الآخر في دبلوماسيين ذوي صلة مباشرة مع فايق، وباتوا ذوي نفوذ اجتماعي أيضًا مثل السفيرين مصطفى راتب والشافعي عبـد الحميد، ممن قادوا مجتمع الجمعية العامـة بالأمم المتحدة في أكثر من معركة، بل وعاد بعضهم إلي مكتب الشؤون الإفريقية مثل السفير مصطفى راتـب، وجاء بعده من هم أقل كفاءة أو خبرة بالتأكيد، وهم إن لم يبرزوا بشخوصهم في المجتمع الإعلامي العام. فربما كان وجود الزميل الراحل بهجت الدسوقي أو الطبيب الطيب الراحل حسن فرنواني ما دفع بحضور المكتب إلى المجال العام الذي أجاده المرحوم بهجت الدسوقي.

ولولا وجودي وسط حركات التحرير وسُمْعة هذا الوجود بين شخصيات وطنية متميزة من المصريين والوطنيين الأفارقة، لكنتُ شكوتُ من هذا الجو الذي لم يحرص على نشر ثقافة سياسية إفريقية حقيقية في المجتمع بحكم هذا الموقف... لكن هذه الثقافة لم تعدم وجود وأثر أساتذة عظام، حوصروا في الأجواء الأكاديمية أكثر من غيرها في مقدمتهم عبد الملك عودة وإبراهيم صقر بل والدكتور بطرس بطرس غالي كوجه علمي دولي تتعدد اهتماماته لأوسع من إفريقيا نفسها. كانت علاقة هؤلاء الأساتذة تارة بمحمد فايق نفسـه وأخرى بالرابطـة الإفريقية، مما دفع بعدد مـن تلامذتهم للارتباط بالمجال مثل إبراهيم نصر الدين أو عواطف عبد الرحمن، وغيرهم.

و. معهد البحوث والدراسات الإفريقية

وكان الأمـل في معهد الدراسـات الإفريقية كبـيرًا، وهو الذي تطور عام 1958 بديلًا من معهد الدراسات السودانية المؤسس بجامعة القاهرة عام 1948. لكني أعترف أن أحدًا لم يستطع إخراجه إلا مؤخرًا عن بوتقة التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا الكولونيالية والدراسات السودانية، ليبقى الحصار مضروبًا حول تلاميذ هذه الأنظمة المعرفية المحدودة نتيجة تسلط القادرين الأكاديميين على الميدان، رغم تولي عبد الملك عودة نفسه لإدارته لفترة، ولسماعه احتجاج إبراهيم صقر على برامجه أو هروب إجلال رأفت من الاستمرار في التدريس فيه واقتصار المعهد على إضافة بيروقراطية أحيانًا لمجلس إدارته.

وقد تجرأتُ مرة في أوائل الستينيات أو منتصفها، واستأذنتُ في المحاولة مع الدكتور عز الدين فريد عميد المعهد وقتها لوضع مُذكِّرة لتطوير المعهد إلى "مركز بحوث قومي"، مثل مركز البحوث الاجتماعية والجنائية. وأحضرتُ بالفعل لوائح ذلك المركز الأخير بتعاون صادق من الدكتور عز الدين فريد، لكن قوى شـيطانية ما وقفت ضد المشروع معتبرين ذلك تسللًا سلطويًّا إلى المعهد العريق..! والحـق أن تجربتي هذه تكررت من قبل مع الدكتور عبد الحميد يونس، عندما انفرد بمركز الفنون الشـعبية (الفولكلور) بعد رشدي صالح لا أذكر في أي ظروف، لكنها فشلت أيضًا. وكانت فكرتي دائـمًا أن أدفع بنمط "مراكز البحوث" لتخريج متخصصين، وتفعيل دور

الأساتذة. وإذ بي في الحالتين أُواجَهِ بموقف أساتذة عظام ضد الفكرة، ولصالح التحويل إلى "معهد دراسي عالٍ" يتوفر به عدد كبير من الطلبة (قيل في سخرية إنها لتوزيع الكتب، والانتشار كموظفين!) وهي سخرية ثقيلة لا تتيح لغيرها الرواج!

ز. شركة النصر

أما أحد أكبر المشروعات للعمل في إفريقيا، وبناء مستقبل راسخ لهذا العمل، فقد كان التفكير في تأسيس شركة اقتصادية كبيرة، بعد عملية التأميم أوائل الستينيات وتحويل بعض مؤسسات القطاع الخاص إلى قطاع الدولة أو ما سُمي بالقطاع العام... وقتها شعرتُ أن رئاسة الدولة تحاول الاستفادة من ذلك أيضًا في أشكال جديدة تتيح لجزء من هذا القطاع أن يُدار في العام على نسق حكومي، ومن ناحية أخرى كأنه قطاع خاص، في إدارته وحرية تحقيق للأرباح فضلًا عن تحقيق لحرية النفاذ إلى الأسواق الخارجية دون قيود القطاع العام المألوفة... إلخ، ولن أزيد فيما لا ولم أفهمه، من رؤية بعض مسؤولي هذه المشروعات في أجهزة أمن مختلفة، ورأيت بعد ذلك مشروعًا كبيرًا باسم "شركة النصر" بقيادة غانم، وشركات أخرى بقيادة حسين سالم.

المفاجأة لي هنا هو ذلك الهجوم الدائم، وحتى الآن، على هذا النمط الاقتصادي المتنامي في شكله الناصري، بينما لم أسمع به في عصر النهب

وشـخصنة المشروعات في العصور التالية. ولم أدرِ يومًا فيمَ كان الهجوم، والشركة تملك مشروعات في أكثر من عشرين دولة، ودربت كادرًا في التجارة الخارجية، بل وساعدت في تملك أسطول تجاري من عدة بواخر يخدم مصر والدول الإفريقية، وكي لا يغمز أحد، فقد نقلت أسلحة إلى حركات التحرير الإفريقية في شرق القارة وغربها بترتيب مخابراتي طبعًا، وتعاملت مع أنصار التحريـر الوطني والتقدم في أكثر من دولة..! فـما الذي يزعج الغمازين، والعَجَزْة في ذلك كله، وهو أمر معروف عن نصف الشركات العالمية على الأقل المعروفة بتجارة السـلاح؟ لقـد روجت شركة النصر للخضروات المعلبة وأقمشة المحلة، وكادت تروج لسيارات نصر، فماذا يضير أن يكون لدولـة وطنية قوية مثل هذه المؤسسـة بينما تـدرب إسرائيل قوات الأمن والحرس الجمهوري والجواسيس لهذا الحاكم العميل أو ذاك...

وأفهـم أن علاقـة شركـة النصر بالمخابـرات لا بـد أن دارت في هذه الدائرة الاقتصادية لأنه لم يُسْـمع عن عمليـات غيرها، ولو كان ذلك تم فهذا مُشَّرف للبلاد وليس عيبًا في سياستها. وأما موضع دهشتي فهو أنها حينما صارت شركة تجارية عادية منذ عصر السادات تسعى نحو الأسواق الأوروبية ومصادر الفساد وأنماط السياحة في العصور التالية، لم يُعلِّق أحد أو يتسـاءل عن مصير شركة النصر، ورأيتُ محمد غانم وحسين سالم على رأس الفرق... وجماعات رجال الأعمال، حتى توفي أحدهما وأصبح الثاني من ملوك المال والسـياحة، وإن كنت أتصور أن توسعاته في سيناء لم تكن بعيدة عن المشروعات القديمة لكن بوجه جديد!

ح. الرابطة الإفريقية

لم أقصد تأخير الحديث عن "الرابطة الإفريقية" وعالمها الذي هو عالمي بالأساس، ولكني قصدت أن أجعلها قاعدة الانطلاق "لحضوري الإفريقي" حتى أواخر السبعينيات، وخاصة في علاقتي بحركات التحرر الإفريقية أو بمجموعة من المثقفين والثقافة في مصر. وباعتبار ذلك جزءًا من المشهد الرئيسي للعمل الإفريقي. ولا بد أن أكرر أننا – محمد فايق والمجموعة التي عملت في إطاره – لم ننجح في أن نجعل الشأن الإفريقي جزءًا من الثقافة العامة في المجتمع، أو من هموم غير الملتصقين به مباشرة، وأظن أن ذلك الضعف التثقيفي ما زال بيت الداء حتى الآن، حيث ثمة "إفريقيا" أو "الشأن الإفريقي" في ركن وحده، تهتم أو تهمله الأجهزة، كأننا منفصلون وليس أننا جزء من إفريقيا وهي جزء من حياتنا... فلا الهجرة ولا رأس المال ولا الإعلام جعلوا من إفريقيا جزءًا من توجهاتهم، حتى السودان الذي اعتبروه "إفريقيا" توقفت الهجرة إليه حتى دفعت الأزمة الاقتصادية لذلك متأخرًا جدًّا.

لم نرَ كلمة "الزول" أو "الزولو" أو "كاريبو" على لافتة أو برنامج مثلما نرى التنسيب المضحك في لافتات المسميات الأوروبية...

أقول ذلك قبل أن تحسب عليَّ أي مبالغة في جهود بذلت في الرابطة الإفريقية، وأنا لا أرى أنها أتت بثمارها تمامًا. فهذا أمر موكول للتاريخ، ولكن أشهد أني حين انطلق جهدي في الرابطة الإفريقية، كنت إلى جانب

مجموعة مخلصة كما سبق أن ذكرت، ولم أكن أكتفي منهم برعاية مصالح حركات التحرير وصلتها بالدولة والمجتمع في مصر، بل عاونت بدرجة ما "الأستاذ" عبد العزيز إسحق الذي بذل وأسرته كل الجهد اليومي لتبقى "الرابطة" لا مجرد مقر حكومي ولكنها أيضًا موقع ثقافي هام.

فقد ظلت تتبعها مجلة "نهضة إفريقيا" بالتعاون مع وزارة الثقافة، حيث همزة الوصل الشاعر الراحل عبده بدوي المخلص للمشروع كمدير للتحرير، وظَلَّت حتى منتصف الستينيات تقريبًا ليتولى أمرها حسين عبد الرازق، مرشحًا من الاتحاد الاشتراكي قادمًا من صحيفة الجمهورية، كما يصل الدكتور عز الدين فريد ليصدر نسختها الإنجليزية، وما يحيط بكل ذلك من صراعات بين وزارتي الثقافة والإعلام، انتهت بالطبع لتوقفها، مع ميل جامح في إطار وزارة الثقافة والإعلام للمسارح الاستعراضية والأوبرا والكونسرفاتوار وأكاديمية الفنون...

وكان تصنيف المثقف في مصر إما "ثقافاتي" وفق ثروت عكاشة، أو "إعلامي" وفق عبد القادر حاتم، حتى أن الأخير تحدى المسرح القومي ومسرح الجيب ذوي السمعة الثقافية العالية، بقرار إنشاء عشر فرق مسرحية لمسرح البالون في يوم واحد لتقدم التافه من فنون المسرح والرقص الشعبي إلخ..! وهي الفرق الفنية التي قدم معظمها نصوصًا يخرج الممثل فيها ليسأل بائسا: "إنت يابني من موزمبيق؟ واللا باين عليك صومالي؟" وهذا كان التناقض بين الثقافة العامة الإعلامية وبين الأهداف المنشودة، وذلك

فضلًا عما سبق ذكره في الصحف عن لحم القرود في ثلاجات الهيلتون! أو سلسلة "كتاب كل يوم" من الاستعلامات يتضمن ملخصات مبتسرة لكتب عالمية، حصدت منها تلخيصًا لرسالة جومو كنياتا عن جبال كيكويو وأنثروبولوجيتها (*Facing Mount Kenya*) فرحًا بها.

في هذه الأجواء كان عليَّ التعاون مع الأستاذ محمد عبد العزيز إسحق في الركن الذي بقي يخصه من مشروع الرابطة الإفريقية، إزاء "الاستيلاء عليها" – وبإشراف من قبل "الحكومة" لصالح مكاتب حركات التحرير وادارتها، فكان عليَّ أن أعيش حياة "المثقف" و"المسؤول" في نفس الوقت. ولا أنكر أنه كان ثمة حساسية دائمة من قبل "مسؤولي الرئاسة" نحو رجل ليبرالي، مثقف وساخر مثل عبد العزيز إسحق. وكأني بات عليَّ المشاركة في هذه الحساسية، وهو ما لم أقبله بالطبع، وأنا أذكر ذلك، لأن العمل الثقافي من قبل مجموعة الرابطة المثقفة كان يشغلني، ولكنه بقي محدودًا بحدود توزيع المجلة أو المناسبات الإفريقية الرسمية، ولم يتسع نطاقه إلا بعد خروجي من الدائرة الرسمية إلى المعاش أوائل السبعينيات، حيث سعيتُ لتحصين مهمتي السابقة بحرية أكبر مع مجموعة المهتمين من المثقفات والمثقفين.

ولكن فترة الصراع لم تخلُ من إنجاز هام، حيث ظهر في ساحة الرابطة بشكل ما المستشار مصطفى راتب وإبراهيم صقر والدكتور عبد الملك عودة، والأهم من ذلك محاولة الاقتراب من معهد البحوث الإفريقية، بقبولي توصية الدكتور عودة لمعاونة الشباب من تلاميذه أو مثلهم، فاقترب

وعمل معي إبراهيم نصر الدين حتى حصل على الماجيستير (عن ناميبيا) والدكتوراه (عن جنوب إفريقيا)، بمصادر من حركات التحرير وغيرها كما اقترب سيد فليفل وعراقي ومحمود أبو العينين وغيرهم. وحاولتُ أن أكـون عونًا لهـم إزاء صعوبات العمل الجامعي نفسـه، وهو نفس العون العلمي الذي قدمته لحوريه مجاهد وعواطف عبد الرحمن ورضوى عاشور وسامي منصور ورضا خليفة وجهاد عودة ومحمد السيد سعيد وحسين عبد الرازق ونازلي معوض وغيرهم الكثير ممن التفوا وساندوا مهمة الجمعية الإفريقية أو ممن لا تسـعفني بهم الذاكرة. وبدرجات مختلفة كان الاهتمام بأصحاب الرسائل الجامعية، وأبسطها حضور المناسبات الإفريقية والتعرف على وجوه الشخصيات القيادية الإفريقية التي يسمعون بها، أو بمجلات ونـشرات معينة فضلًا عن الوثائق والمواد التـي تقدمها مكاتب حركات التحرير مباشرة... وكما يرى القارئ من هذه الأسماء كيف مضى بعضهم بـما حصل ليحتل مواقع متقدمة في مجال الثقافـة الإفريقية أو الجامعية أو انتقل بعضهم إلى عوالم أخرى من التخصص.

ط. عالم الثقافة والتحرر الوطني

وقد كانت تحكمني طوال الوقت مختلف التناقضات المطروحة في المجتمع السياسي والمدني، والتى باتت واضحة بين الخمسينيات والستينيات أمام مثقف في العشرينيات من عمره، ولكني لن أنسى أني قرأت فرانز فانون في

ذلك الوقت عام 1962، بل ولخصته لمجلة الرابطة الإفريقية، وكنت أفخر بعرضه بل وتلخيصه في بعض المقاهي الثقافية مع أصدقاء مثل غالب هلسا وعبد الحميد حواس وإبراهيم منصور وغيرهم، وكان يحضرني دائمًا أحاديث "سارتر" عن "الالتزام" والمسئولية، كما كنت أذاكر مكسيم رودنسون عن قضايا فلسطين والرأسمالية، لتناوش نفسي تيارات الدولة الوطنية التنموية في حدود الناصرية والنكرومية وغيرها، بينما أتطلع إلى نموذج من الفكر الماركسي والنابض بالتغيير والثورة... خاصة وقد ظهر في أفقنا وأفق العالم الثالث كله "إرنيستو جيفارا" صاحب مقولة: "معدتنا مع الروس وعقلنا مع الصين".

وبالفعل بينما زارنا جيفارا في مصر في منتصف الستينيات وزار كمشيش، ودفع باسم ناصر نفسه إلى أقصى حدوده، فقد زار الكونغو وأبدى إحباطه من حركات التحرير فيها كما لم أرتح أنا لبعضهم في الزمالك! وفي الوقت نفسه زار "شو أن لاي" تنزانيا، وهناك أعلن مقولته: "لقد نضجت إفريقيا للثورة"، ورحنا نحلل في مكاتبنا دلالات ذلك، أمام قول سابق لرئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان وهو في روديسيا وقرب جنوب إفريقيا عام 1960: "إن إفريقيا نضجت للتغيير"، وكيف سيؤدي فارق الكلمات إلى سلوكيات سياسية مستقبلة (أيامها عرفت الفرق بين مصطلح الأنثروبولوجيا الكولونيالية وبين المصطلح الأيديولوجي!). وأذكر أن ذلك كان درسًا في التحليل السياسي بمكتبنا الموقر، خاصة وقد أصبح معلمًا لجيل جديد من الشباب ورد إليه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برز بينهم الآن

محسن عوض وممدوح سالم وطه خليل في عالم حقوق الإنسان وحسين عبد العزيـز في الاقتصاد...إلخ، كما جاءت هـدى عبد الناصر وحاتم صادق وغيرهم.

وحدث بالفعل أن صَدَقْت نبوءات سياسيين كبار مثل "شو أن لاي" و"ماكميلان" يمنة ويسرة، فقد بدأت من ناحية موجة "توافق" مع النظم العنصرية بقيادة غربية أخذًا بمفهوم التغيير، ومن جهة أخرى بدأت موجة ماوية في دار السلام بقيادة جامعيين وطلاب دعمًا لحركات الكفاح المسلح كما صدر ميثاق أروشا الشبيه بميثاق العمل الوطني في مصر..! وفي مصر نفسها بدأ تفاعل "ميثاق العمل الوطني" القائل بالاشتراكية العلمية وحزب قوى الشعب العامل. لكن بلدًا ما لم يتصدَ للثورية مثلما رأيت من البيروقراطية المصرية والأوتوقراطية العسكرية في مصر.

وبينـما كان العالم يقـرأ عن النقد اللاذع لكل تلـك الأوضاع، على يد ميلوفـان دجيلاس صاحب كتاب "الطبقة الجديدة" (1957) التقدمي في يوغوسلافيا أو هربرت ماركيوز في ألمانيا، كان الشارع الثقافي المصري غنيًّا بالأفكار، وأنشـطة المسرح والمجلات الثقافية، لكني أشهد أني لم استطع أن أوفَّق في تحقيق الاندماج بين مجموعة ممثلي حركات التحرير الإفريقية، وجماعات المثقفين في مصر بشكل مثمر وحقيقي إلا من كانوا حول "الرابطة" كمتخصصين كما قلت.

قد يكون لذلك أسباب متعددة منها الانشغال الشديد لأعضاء المكاتب

بالسفر لتمثيل بلادهم، أو استقبال قياديين من بلادهم، ومنها ضعف اللغة الأجنبية عند مثقفينا ليتحاوروا بها لوقت طويل، أو ضعف التكوين الثقافي للمندوبين أنفسهم رغم نضاليتهم... ولذا كانت فرصة السفر عبر مؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي "الممولة" سوفيتيًّا، أساسًا هي الفرصة الوحيدة للاختلاط بين عدد من المثقفين من حواريي السباعي ومرسي والخراط، وبين عدد من القيادات الإفريقية ممن يعرضون أفكارهم ومعارضاتهم، وصراعاتهم. وكنت أحسد حركة التضامن بالفعل على هذا التَمَيُّز الذي تنافس به الرابطة الإفريقية وحول حركات التحرير.

وهنا يمكنني سرد واقعة تؤكد على هذا التقييم، فبينما كانت تغمرنا موجات الإعلام وكثير من القيادات بالرضا الكامل عن مكانتنا القيادية في إفريقيا في منتصف الستينيات، بعد عقد مؤتمرات كبرى للقمة العربية والإفريقية وعدم الانحياز ومجموعة الدول النامية (السبعة وسبعين)، وإذ بنا في الإدارات المعنية نتلقى مذكرة من الخارجية في نوفمبر 1965، عن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الإفريقية اقتصاديًّا وثقافيًّا وفنيًّا، وعليها إشارة لتحديد التوزيع.

وكما توقعتُ بالفعل فقد كانت المُذكِّرة رسالة تقييمية أو نقدية لبعض ما يجري في سياستنا المصرية الإفريقية، وإن كانت لا تقترب من "السياسي" مكتفية بالاقتصادي والثقافي والفني! وسنختصر هنا بالطبع بعض ما لخصته عنها.

تنطلق المذكرة مما يرد إلى الوزارة من سـفاراتنا، حول تبيان الكثير من المشاكل، التي أصبح بعضها مشاكل عامة تحتاج إلى علاج، أو تطوير يتلاءم مع الظروف التي نشأت من مراقبة هذه العلاقات في الفترة السابقة...

وعندما تبدأ بالجانب الاقتصادي، ترى المذكرة انخفاض الميزان التجاري مع دول القارة من 1961/ 1964 وكلها في حدود 16 مليونًا من الصادرات والواردات. وتقارن المذكرة ذلك مع الجانب الإسرائيلي لتجده 36 مليونًا، ثم تورد ملاحظة نقدية أشد صراحة قائلة: لقد تركز تنفيذ سياسة الدولة التجارية مع الـدول الإفريقية في جهاز تنفيذي واحد، وهو شركة النصر للتصدير والاستيراد، كما أُعطيت لها إمكانيات ضخمة من حيث قَصْر حق اسـتيراد وتصدير المنتجات التجارية الدائمة عليها، وحتى حصولها على تقارير الفنيين الذين درسوا أسواق القارة، وأنه رغم كل هذه التسهيلات فإن العمليات التجارية مع إفريقيا ما زالت تحتاج إلى مزيد من العناية... لأن ثمة منافسـات دولية على الأسواق تلعب فيها تكتلات اقتصادية وبرامج تنمية متنوعة.

وعـلى الجانب الثقافي تلاحظ المذكرة، أن الجـزء الأكبر يختص بتعليم الدين الإسـلامي في الأزهـر الشريف، وهذا لا يلاقـي الترحيب الكافي به من الـدول الإفريقية، التي تريد مِنَحًا تقدم لإعداد الخبراء والفنيين مما تحتاجـه عملية التنمية. ثم إنه في التعليـم العام نجد أن التوقف على اللغة العربية، لا يستجيب للبيئة الإفريقية ذات اللغات الأجنبية، وهذا لا يجعل

خريج مصر يحتل المكانة المناسبة في بلاده، بل وتسجل المذكرة إحساس الطلبة الإفريقيين بالغربة في مصر، ويبقون غرباء بعد عودتهم. وتوصي المذكرة بإعداد خبراء أكفاء للاستجابة لمشكلات اللغة، ومعايشة الشعوب بلغاتها الدولية، ومشكلة عدم الترحيب بقبول الخدمة في دول القارة، بسبب الفارق في الدخل مع الدول العربية. وتشكو المذكرة من عدم التنسيق بين الهيئات المختلفة التي تخدم في المجال الإفريقي.

وعندما تكشف المذكرة عن تنافس وزارة الخارجية نفسها مع مراكز القوى الأخرى تقترح مكتبًا مركزيًّا في مجلس الوزراء يُدار من الخارجية!

ومن الواضح هنا أن ثمة انتباهًا لكثير من المشاكل فعلًا، وقد أوضحت في أكثر من موقع أن البيروقراطية المصرية "عميقة" بشكل لا يسمح بالتقدم الحقيقي، طالما أن التوجيه السياسي لا يتوفر بشكل كافٍ بين صفوفها مع تركيز القيادة أحيانًا كثيرة على الحضور السياسي وحده.

وكان لبعض ممثلي حركات التحرير – رغم ذلك – صلات نشطة ببعض فئات المجتمع المصري، وخاصة من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (بليسو وماكيواني)، باعتبارهم ماركسيين اقتربوا في يسر من جماعة مجلة "الطليعة" بالأهرام، كما اختلط ممثلو حزب الوحدة (PAC) من جنوب إفريقيا أيضًا ببعض الراديكاليين بل والاسلاميين، وبالمثل كان "محمد خان" من الفريليمو (موزمبيق) مع الدوائر الإسلامية المحافظة، حتى أنه تمكن مع جماعات من جنوب إفريقيا، من الحصول على "تأشيرة العمرة" من

السعودية لمسلمين من جنوب إفريقيا، وبجوازات سفر حكومية جنوب إفريقية، مما شدني لمشكلة المسلمين مع النظم الحاكمة والاستعمارية من جهة، بل والاتهام السائد – إشاعة أو صدقًا – عن صلة حزب PAC بالسفارات الغربية عند تأسيسه (1960)، لاختراق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، من جهة أخرى. ولذا كان عليَّ أن أعاني في ترتيب الاحتفال بذكر شارب فيل مثلًا (21 مارس 1961) التي يدعي كل من الحزبين أنها له، حين نظموا مقاطعة جماهير العاملين الأفارقة بطاقات مرور السلطة Pass Card، وتظاهروا ضدها ومزقوها أمام السلطات فقتلت الشرطة منهم حوالي السبعين مواطنًا.

هذا نموذج من معاناتي الفكرية المتعددة الجوانب في الرابطة الإفريقية، لأن مثلها كان في الشارع المصري نفسه بين اليسار "التقليدي" واليسار الراديكالي. وكان ذلك ينعكس عليَّ، لكن صلتي بيساريين عرب مثل غالب هلسا الكاتب الأردني المقيم في مصر وعبد الله مسعود الكاتب الكويتي وسخرياتهم من جهة وبعبد المحسن طه بدر وعبد الحميد حواس وعدد من المصريين وآخرين من جهة أخرى، بل وبمحمد عودة ومحمد أنيس من جهة ثالثة، جعلت اليسار ذا جهات أربع وليس الواجهتين التقليديتين فحسب، اللينينية والماوية!

و. منظمة الوحدة الإفريقية

كان توقيع "ميثـاق كازابلانكا" (الدار البيضـاء)، فاتحة ارتباط وثيق بالمجموعة الإفريقية، التي سميت "مجموعة الدول المتحررة"، وقد كتب عنها الكثير "كمنظمة إقليمية" وخاصة أن الدكتور بطرس غالي حاول هندستها بالفعل، كما سرد عنها في كتابه عن منظمة الوحدة الإفريقية، كأنساق أولية تضم مجموعة كازابلانكا من جهة ومجموعة منروفيا أو برازافيل ومجموعة دول الفرانكفون (الأوكام)، بعد ضم مدغشقر لتؤسس جميعًا منظمة الوحدة الإفريقيـة بعد ذلك. والواقع أنه وصف هندسـتها بالفعل، لكن الأمر لم يكن كذلك. فقد بدأ الأمر باجتماع الدول الست التي التقت بالدار البيضاء (كازابلانكا) يناير 1961 لمعالجة إنقاذ لومومبا بالتدخل السريع، واستمر الـصراع بين اتجاه ثوري لمجموعة كازابلانـكا واتجاه محافظ مؤيد للغرب وخاصة مجموعة الفرانكفون (ساحل العاج) إلى أن تم التراضي والتنازلات أحيانًا بإقامـة منظمة الوحدة الإفريقية 1963. وفيما بين التاريخين سـارع زعماء الدول السـت (دخلت ليبيا لبعض الوقت) – حتى قبل اسـتقلال الجزائر الفعلي – بتوقيع اتفاقيات، في شؤون عدة، من الجمركية إلى شؤون البريد، لإحساسـهم بأنهم يتصدون لعملية تحد خطيرة لتعويض "موقعة الكونغـو"، وبـدا الفرق بينهم وبين مَنْ دفعتهم فرنسـا إلى الأمم المتحدة فيما سـمي بالاسـتقلال الصوري كبيرًا، بل إن معظم الأدبيات الإفريقية تسمي هذا النوع من دول الفرانكفون الصورية "دول الاستعمار الجديد" (Neo-colonial states)... وكانت طبيعتهم تتجسـد في أكثر من موقف،

مثل "اعتبار الجزائر فرنسية" وليست مستقلة بقيادة حركة تحرر وطنية هي "جبهة تحرير الجزائر"، أو عدم الهجوم على مشروعات فرنسا للتجارب النووية في الصحراء الكبرى، أو الموقف من قضية ناميبيا ورفع وصاية جنوب إفريقيا عنها، أو سرعة البَتِّ في استقلال المستعمرات البرتغالية، حيث كانت الأخيرة تحاول تقليد موقف فرنسا باعتبار هذه المستعمرات "أراضي برتغالية"...

هذا فضلًا عن تعويق القرارات الخاصة بفلسطين، أو إعاقة عمل "اللجنة الرابعة" في الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالمستعمرات عمومًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية... ولم يكن ذلك من جانب قوى الغرب وحدها، ولكن بلدًا إفريقيًّا عربيًّا مثل المغرب وضعنا في أزمة الاعتراف باستقلال موريتانيا الذي شاء أن يعتبره "استعمارًا جديدًا، بدوره!

وثمة موقف طريف ومأساوي أيضًا في موضوع المغرب، نحكيه قبل العودة لقضية التحرر الوطني. فقد صمم الملك الأسبق محمد الخامس أثناء اجتماعات مجموعة الدار البيضاء من أجل الكونغو أول يناير 1961، على ذكر التنديد بإعلان استقلال موريتانيا من قبل في نوفمبر 1960، باعتبارها داخل دائرة الاستعمار الجديد، بمؤامرة فرنسية، ولم يشأ أي من الزعماء إحداث أي أزمة جديدة بجانب أزمة الكونغو، وما تحتاجه من ترتيبات عسكرية كان لا بد أن يوافق عليها الجميع. وإذ بعبد الناصر يجد نفسه في مأزق – حسب رواية محمد فايق – لأن ثمة موقفًا إفريقيًّا عامًّا للتسليم بأنها دولة مستقلة منذ نوفمبر 1960، أي منذ بضعة شهور، بينما الموقف

هنا يستدعي التوافق... والطرافة هنا أن اجتماع مجلس الجامعة العربية في شتورة في لبنان في أغسطس، والذي عقد حول الأزمة اللبنانية، إلا أنه قد تعرض لموضوع موريتانيا، وكانت تعليمات عبد الناصر أننا سنوافق على إعلان استقلالها، وليس ضمها للمغرب، لكن التعليمات لم تصل بالسرعة المناسبة لوفدنا وقتها في شتورة لأسباب تقنية، فصَوَّت "د. محمود فوزي" مع بقية الدول العربية على عدم الاستقلال (ولنتصور صوت البعث الجهوري حول وحدة أراضي البلاد العربية!).

وقد حدث نفس الموقف معي في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي، إذ كنت أُصوِّت مع "حق تقرير المصير للصحراء" اتساقًا مع مبادئ التحرر الوطني! وإذ بأعضاء الوفد المغربي يتهمونني بخيانة العروبة ومبادئ عبد الناصر، بينما قصدت الابتعاد عن الانفصال بهذه الصيغة: حق تقرير المصير.. إلخ، دون فائدة. فبدونا أمام الأفارقة كأننا مع ضم موريتانيا والصحراء العربية للمغرب بما في ذلك من الحرص أولًا على عروبتنا. واكتمل الموقف في الدار البيضاء (يناير 1961) بقرار: "موريتانيا دولة استعمار جديد!" لكن ها هي المغرب تتراجع بعد عدة سنوات (1978) عن مطلقاتها، وتعترف بموريتانيا بل وراحت تقتسم الصحراء العربية مع موريتانيا نفسها في موقف مثير للحرج، حتى تم فك هذا الاشتباك أيضًا بانسحاب موريتانيا من الصحراء أواخر السبعينيات لتبقى المغرب مع الانقسام العربي والإفريقي والدولي حول الصحراء سلبًا وإيجابًا بما فيها حالة مصر التي التزمت الصمت عن الموضوع حتى الآن، وحتى شاركت المغرب الصحراء نفسها في عضوية الاتحاد الإفريقي في يناير عام 2017!

قضينـا عام 1961 في انشـغالات مُرهِقة بالمتابعة، ما بـين نتائج أعمال لجنـة تصفية الاسـتعمار بالأمم المتحدة، وبين التسـابق في الدول الجديدة بين النفوذ الفرنسي الغربي عمومًا، والإسرائيلي خصوصًا، وبين رغبتنا في الوجود وسط هذا التزاحم الذي أسماه الرئيس التنزاني جوليوس نيريري عام 1961، "التكالب الثاني على إفريقيا" ('Second Scramble for Africa') (وكان حينها رئيس وزراء تنجانيقا). وكان معنى هذا بالنسبة لي إعداد تقرير شامل بين أسبوع وآخر، عند إعلان هذه الدولة أو تلك أو عند احتفالات هذه الدول بذكرى إعلان الاستقلال، مما شكل في تاريخي موسوعة بحوث سياسية أعتز بإنجازها، ولكنها لا تبدو موجودة الآن لأسباب تتعلق بالتعامل مع هذا الأرشيف منذ مجيء السادات كما سيرد بعد.

ي. العلاقة مع العسكريين

مع تزايد مسؤوليتي في الموقع الرسمي وضرورة كتابة الدراسات والتقارير من جهة، والرابطة الإفريقية وتنسيق العلاقة مع مكاتب حركات التحرير من جهة أخرى، بدأت أبلور حياتي "كمسؤول إفريقاني" بحق في هذا السن، وأكبر. وفي ظروف الدولة الناصرية وطبيعتها التقدمية في النهاية مهما كان الخلاف النسبي حول ذلك، يصبح الشخص مثلي مهما كان كبيرًا أو صغيرًا، ذا شـأن يديره حسـب تربيته، بعضهم تضيعه مفاسد السلطة أو التسلط، والبعـض يحافظ على توازنه، ولم تكن صفة "العسـكرية" هي الحاكمة إلى حد كبير، وقد رأيت عسـكريين أكفاء بدرجة عالية مثل أمين هويدي أو

محمد فايق، كما رأيت غيرهم مجرد آلات تنظيمية وهم كُثر...

كان العسكريون كأنهم جزء من الطبقة البيروقراطية، يتم تقييمهم في إطار التشكيلات الاجتماعية الوطنية، ولم يصبحوا على أية حال جزءًا من الطبقة الاقتصادية، أو مؤسسة اقتصادية ذات مصالح مباشرة بالطبع، إلا عندما بدأ التحول الساداتي مُعلنًا سياسة الانفتاح والمساومات الدولية التى أوصت بخلق "المؤسسة الاقتصادية العسكرية"، لجعلهم أصحاب مصالح مثل طبقة رجال الأعمال، أو قل الكمبرادورية الجديدة، وسأعود لاحقًا لهذا التحليل وأثَرْه فترة حرب عام 1967.

قلتُ إنني بصدد تصوير "ترتيبات البيت الإفريقي" وفق الأجواء المحيطة بنا من المؤسسات والإدارات، ومراكز القوة، وقد ذكرتُ في موقع آخر كيف انتظم "أبناء يوليو" في هذه المراكز، سواء داخل بيت الرئاسة نفسه فيما تَكوَّن من "مكاتب متخصصة وذات نفوذ، مثل الشؤون الإفريقية نفسها، أو داخل تركيبة الدولة نفسها، بما أُتيح لها من سلطات، لا مجرد تخصصات. كان هناك عالم عبد الحكيم عامر والجيش طبعًا الذي لم يعجبه يومًا حجم سلطاته العسكرية فراح ينظم المرور، ويراجع مواقف الإقطاعيين ليتوزع ضباط محترمون عن طريق الشرطة العسكرية في ميادين العاصمة، وفي القرى والنجوع وفق حملة اجتماعية أصلًا لوقف نفوذ "الإقطاعيين" بسبب سلوك بعضهم، بينما كانت الإحصاءات تقول إن ملاك 20 – 25 فدان أصبحوا هم القطاع الأكبر بعد عمليات الإصلاح الزراعي وشراء الطبقة الجديدة، للأراضي مع تصاعد ثرواتها... لكن منتصف الستينيات

وبعده بقليل كان مجالًا لمراجعات كثيرة، أذكر منها اقترابي من حملة كانت تطالب بمراجعة "الميثاق الوطني"، حسب وعد عبد الناصر، خلال ثماني سنوات (بعد 1962)، وكان محمد أنيس وغيره من كُتّاب الحملة في مجلة "الكاتب" التقدمية.

وفي مراكز القوة الأخرى، اصطف ثروت عكاشه وعبد القادر حاتم في الثقافة كما اصطف زكريا محي الدين لشؤون الأمن وشؤون السودان، وحاول علي صبري وكمال رفعت أن يوهما بهيكلة الموالين في الاتحاد الاشتراكي والجهاز الطليعي، وقابل ذلك مركز محمد حسنين هيكل وترشيحه للشخصيات التكنوقراطية في قيادة الدولة مثل عزيز صدقي ومصطفى خليل، وصدقي سليمان. بل وكان هناك حامد محمود أيضًا للشؤون الداخلية والمحافظات، وكان هناك يوسف السباعي لقطاع الأدب والشؤون الأفروآسيوية والعلاقة الشعبية ومع السوفييت، وبدأ ظهور مراكز أصغر على الخريطة مثل صلاح هدايت لمجال العلوم، وتوفيق عويضة لمجال المجلس الإسلامي، والاستفادة بأسطوانة القرآن المرتل بصوت الشيخ الحصري، الذي لف بها العالم الإسلامي وأقام مجلسه الإسلامي بهذا العمل. ولن أنسى القطاع الاقتصادي الذي عرف نفوذ القيسوني، وعثمان أحمد عثمان ومحمد غانم وغيرهم...

وأنا هنا أعني الإشارة لما بدا في لحظة معركتي حول التحليل السوسيولوجي للمجتمع وليس فقط التحليل الجدلي، أو الطبقي، الديالكتيكي كما شاء البعض من مسميات لقد كان التنوع في

الشـخصيات والمجـالات ردًّا على فكرة مجتمع يحكمه العسـكريون وفق دراسـة أنور عبدالملك الذى كان يراهم أيضًا المؤسسـة الوطنية المصرية، أي إن السوسـيولوجيا السياسـية هنـا أقـرب كأداة مـن مجـرد التحليل الطبقـى لمجتمع العسـكريين. وفي تقديري أن ذلـك كان مجالًا للصراع، وسـأعود إليـه، في تعليقي عـلى الحيـاة الثقافية ومفهـوم الديمقراطية في المجتمعـات ولكني أقول هنا إن هذا التنوع كان يفرض على شـخص أن ينسـق أمورًا كثيرة في قطـاع يهم رئيس الدولة ومستشـاره مباشرة، ومِنْ ثَمَّ يعتبر ممثلًا لأعلى السـلطات على صغر شـأنه في السـلطة، إذ كان عليَّ – مثـلًا – الاتصـال بقيـادة الجيش لتيسـير إلحاق الضبـاط الصوماليين بالكليات الحربية، أو بمعسـكرات التدريب، كما كان عليَّ مخاطبة مشيخة الأزهر من أجل مقابلة "إمام كبير" من نيجيريا أو السنغال، أو حضوري اللجنـة العليا للوافدين مع عدد مـن وكلاء الوزراء ونوابهم، أو الترتيب مع بعض السـفراء الأجانب لسـفر ممثلي حركات التحرير ببطاقات سفر هزيلة منحتها لهم هذه الدولة الصديقة أو تلك، كما كان عليَّ حل مشاكل زواج بعـض "الثـوار" من مصريات أشـعر أن وراءه مجرد الطمع في مال أو منصـب متوقَع "للثائر"، بل وحضرت التحقيق مع متهم بالتجسـس لصالـح إسرائيـل، كان ممثـلًا لحركـة تحريـر تحظـى باحـترام ملحوظ، وهكذا...

أكاد أقول إن هذه الهيئات جميعًا كانت قاعدة العمل في البيت الإفريقي منذ التحقت به أوائل 1960، ولم يتبلور كحقيقة أساسية وفاعلة في مصر إلا مع قيام مجموعة الدار البيضاء وتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.